



المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي الحادي عشر 2015

آذار 2016





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة
وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات
الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا المؤسسية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

التشاركية

تحمل المسؤولية

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	الإفتتاحية
6	استراتيجية دائرة الموازنة العامة
8	خدمات دائرة الموازنة العامة:
8	- برنامج الادارة والخدمات المساندة
9	- برنامج تطوير منهجية الموازنة
10	- الهيكل التنظيمي
12	إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2015
22	آلية اعداد الموازنة العامة والجدول الزمني لمراحل الاعداد
24	التطلعات المستقبلية
26	مفاهيم مستخدمة
27	الملحق الاحصائي

الافتتاحية

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي الحادي عشر لدائرة الموازنة العامة الذي يتضمن إنجازات الدائرة في عام 2015 إضافة الى استعراض استراتيجيات دائرة الموازنة العامة والخدمات التي تقدمها والتطلعات المستقبلية للدائرة والتي تعبر عن التزام الدائرة باتباع نهج الإصلاح والشفافية في اعداد وتنفيذ الموازنة سعياً لتحقيق الهدف المنشود في تحقيق التوزيع الأمثل والاستغلال الأفضل للموارد المالية المتاحة بما يساهم في تحقيق بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.

ويذكر ان الانجازات المتحققة وخاصة ضمن اطار تطبيق المفاهيم الحديثة والتي قامت بها الدائرة في مجال ادارة الموازنة اعداداً وتنفيذاً اسهمت في حصول الاردن في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة المفتوحة في واشنطن على 55 نقطة، أي أعلى من المتوسط العالمي بمقدار 10 نقاط محتلاً بذلك المرتبة 33 عالمياً، والمرتبة الأولى عربياً وعلى نطاق دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الأمر الذي يظهر مدى الاهتمام بمبدأ الشفافية والمشاركة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة مما ادى الى اعتبار الاردن مثالا عملياً لسرعة التطور والانجاز في مجال الاصلاحات المالية لدى الجهات المانحة والمؤسسات الدولية ودول المنطقة.

وفي هذا المقام، أتقدم بالشكر الجزيل للزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على مثابرتهم وتفانيهم في عملهم وعلى جهودهم المستمرة والتميزة في تحقيق انجازات الدائرة، وأدعو المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن العزيز وقائده المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه .

والله ولي التوفيق،

د. محمد احمد الهزايمة

مدير عام دائرة الموازنة العامة

استراتيجية دائرة الموازنة العامة

قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد الخطة الاستراتيجية للأعوام (2015-2017) والتي تميزت بواقعيته ومواكبتها لمتطلبات التطور وتعزيز موقع المملكة على خارطة الإقليمية في مجال ادارة الموازنة العامة. وقد تضمنت الخطة الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والرامية إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في "موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة"، وتحقيق رسالتها التي تمثلت في "تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة".

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

- 1- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- 2- إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر إنتاجية وفعالية.
- 3- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة.

وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت في ما يلي:

- 1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- 2- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة.
- 3- تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح والمشاركة في ادارة الموازنة العامة.
- 4- تعزيز القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية في الدائرة.

كذلك تضمنت الاستراتيجية عدداً من الأهداف الفرعية من أهمها:

- 1- الحفاظ على مستوى أمن لعجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي.
- 3- المساهمة في توجيه وضبط الانفاق العام وفقاً للأولويات الوطنية.
- 4- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

- 5- التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.
- 6- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام.
- 7- تحسين موقع الاردن عالميا في مجال شفافية الموازنة.
- 8- تحسين الخدمات.
- 9- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- 10- تحسين بيئة العمل الداخلية.

كما تستند الخطة الاستراتيجية الى مجموعة من القيم الجوهرية تتمثل بالتعلم والشفافية والتعاون والحيادية والتشاركية وتحمل المسؤولية.

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما برنامج الإدارة والخدمات المساندة وبرنامج تطوير منهجية الموازنة كما هو مفصل لاحقا.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الاداء

القيمة المستهدفة 2017	القيمة المستهدفة 2016	القيمة المستهدفة 2015	تقييم ذاتي اولي 2014	القيمة المستهدفة 2014	القيمة الفعلية 2013	مؤشر قياس الاداء	الأهداف الاستراتيجية
3.5%	4.6%	5.8%	8.1%	8.7%	8.2%	نسبة عجز الموازنة قبل المساعدات الى الناتج المحلي الاجمالي	المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة
85%	80%	75%	70%	70%	65%	نسبة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات	مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة
96%	95%	92%	87%	90%	85%	اعداد موازنة ضمن الاطار المالي متوسط المدى	
90%	87%	85%	*80%	90%	89%	نسبة رضا المتعاملين مع الدائرة	تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة

* يعزى الانخفاض في التقييم الى التعديل الذي طرأ على استبانة قياس رضا الموظفين الامر الذي اثر على نتيجة التقييم.

خدمات دائرة الموازنة العامة

انطلاقاً من الحرص على تحقيق رسالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتنفيذ الخدمات والمهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشاطاتها على نحو يقلل من التداخل في المهام والأدوار في الواجبات بين المديرية والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقوم بها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الإدارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المساندة لجميع المديرية ويرتبط بهدف استراتيجي هو تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة ، كما يتضمن البرنامج الانشطة والمشاريع التالية:

● الخدمات الادارية والمساندة

● مشروع الادارة

● رفع وتطوير القدرات المؤسسية

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج فهي على النحو التالي:

● توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.

● تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.

● إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.

● تطوير وتحديث أنظمة وبرمجيات الحاسوب.

● عقد ورش عمل.

● طباعة كافة الوثائق المتعلقة بالدائرة.

وتنطاط مهمة الإشراف على تنفيذ البرنامج بمساعدة المدير العام للشؤون الادارية والمالية. ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بمديرية الشؤون الادارية والمالية ومديرية الحاسوب والمعرفة ووحدة الرقابة الداخلية ووحدة تطوير الاداء المؤسسي.

2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة مثل الاطار المالي متوسط المدى والموازنة الموجهة بالنتائج وتطبيق خارطة الحسابات وقياس مستوى الانجاز، ويرتبط بهذا البرنامج هدفين استراتيجيين هما:

● المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.

● مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة.

كما يتضمن هذا البرنامج الرئيسي النشاط التالي:

● إعداد قانون الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ونظام جدول تشكيلات الوظائف.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي:

● إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

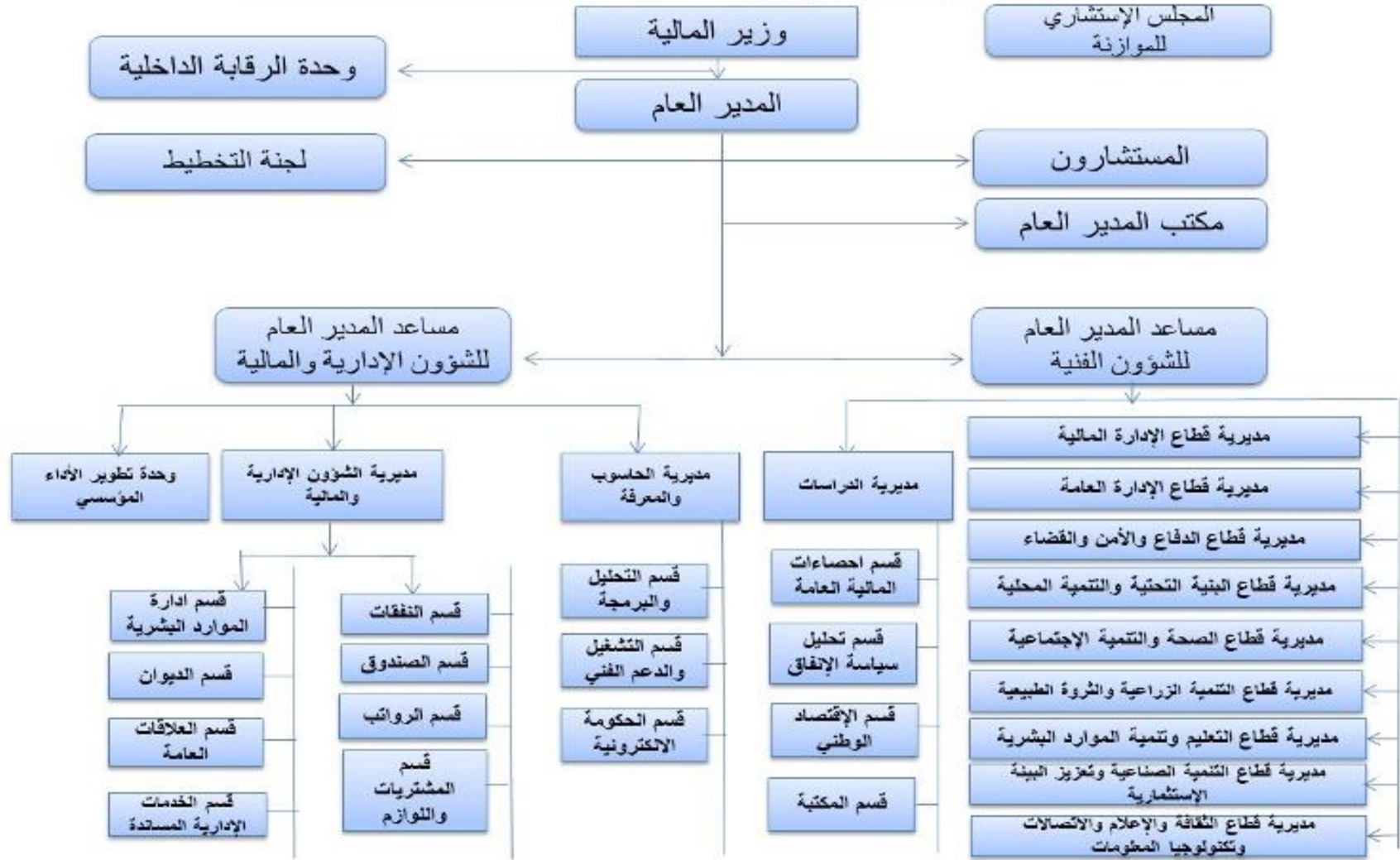
● إعداد نظام وجدول تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

● إصدار التقارير الدورية حول مستوى الانجاز في المشاريع الرأسمالية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وعلى مستوى المحافظات.

وتتطلب مهمة الإشراف على تنفيذ البرنامج بمساعد المدير العام للشؤون الفنية. ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بمديرية موازنات القطاعات ومديرية الدراسات.

وتجدر الإشارة الى انه قد تم رصد المخصصات اللازمة في قانون الموازنة العامة لعام 2015 لتنفيذ البرنامجين السابقين، حيث تم رصد مبلغ (1,105,000) دينار لبرنامج الإدارة والخدمات المساندة ومبلغ (1,049,000) دينار لبرنامج تطوير منهجية الموازنة. هذا ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة متضمناً مختلف المديرية والوحدات العاملة في عام 2015:

الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة



توزيع اعداد الموظفين حسب المديرية

العدد	المديرية
3	الادارة العليا
5	مكتب المدير العام
1	المستشارون
3	وحدة الرقابة الداخلية
4	قطاع الادارة المالية
4	قطاع الادارة العامة
4	قطاع الدفاع و الامن و القضاء
5	قطاع البنية التحتية و التنمية المحلية
4	قطاع الصحة و التنمية الاجتماعية
4	قطاع التنمية الزراعية و الثروة الطبيعية
3	قطاع التعليم و تنمية الموارد البشرية
5	قطاع التنمية الصناعية و تعزيز البيئة الإستثمارية
4	قطاع الثقافة و الاعلام و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات
7	مديرية الدراسات
7	مديرية الحاسوب و المعرفة
39	مديرية الشؤون الادارية و المالية
4	وحدة تطوير الاداء المؤسسي
16	المعارين / المجازين / المنتدبين
122	المجموع

توزيع الموظفين حسب المؤهل الوظيفي

العدد	المؤهل
7	دكتوراه
13	ماجستير
64	بكالوريوس
5	دبلوم كلية مجتمع
8	ثانوية عامة
25	دون الثانوية
122	المجموع

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2015

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015. وقد تم إقرارهما بموجب قانون رقم (8) لسنة 2015 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 وقانون رقم (9) لسنة 2015 قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015 بتاريخ 2015/3/10، وتم نشرهما بالجريدة الرسمية بتاريخ 2015 /3/16 العدد (5333) .
- البدء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2016.

ثانياً : إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

- إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2015. وقد تم إقراره بموجب نظام رقم (57) لسنة 2015 بتاريخ 2015/6/3، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2015/7/1 العدد (5347).
- البدء بإعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2016.

ثالثاً: إعداد تقارير حول تقييم الأداء للموازنة العامة

- قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير شهرية حول أداء الموازنة العامة خلال عام 2015، تتضمن تقييم أداء الموازنة العامة خلال عام 2015 مقارنة مع عام 2014 .

رابعاً: الإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في

مجلس الأعيان

- في إطار متابعة الحكومة لتوصيات اللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان ، قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد مصفوفة خاصة للإجابة على توصيات اللجنة المالية في مجلس النواب وتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة و قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015. حيث تم فيها

تحديد التوصية وموضوعها والجهة المعنية بالرد والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية وتزويد مجلسي النواب والاعيان بها.

خامساً: إعداد التقارير الربعية حول تقدم سير العمل بخصوص منظومة النزاهة الوطنية واعداد

التقرير الشامل بإنجازات الدائرة بهذا الخصوص

● وفقاً لمتطلبات الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية لتنفيذ المشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على دائرة الموازنة العامة، فقد قامت الدائرة بعمل تقرير ربعي حول تقدم سير العمل في المشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على الدائرة. وتتضمن هذه المشاريع اعداد الموازنات على أساس الموازنة الموجهة بالنتائج، وعمل مراجعة ربعية للإئفاق الحكومي الرأسمالي متضمنة مقارنة نسب الانجاز وحجم الانفاق مع الاخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل لكل منها، وإيجاد آلية تضمن ربط إقرار الموازنات وجداول التشكيلات بشكل متزامن، وعمل دراسة للمؤسسات المستقلة فيما يتعلق بموازنات هذه المؤسسات ومواردها واعداد موظفي هذه المؤسسات ومدى الحاجة لهم واعادة توزيع الموظفين وإيجاد آليات مناسبة للتعامل مع العدد الفائض عن حاجة المؤسسات. كما تتضمن المشاريع إيجاد آلية لزيادة مستوى التنسيق بين ديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة قبل رصد المخصصات للمشاريع المتعثرة التي لم تحقق أهدافها من اجل الوقوف على أسباب التعثر وتعزيز المساءلة بشأنها والبت بجدوى استمرارية حجز مخصصات لها.

سادساً: أهم التطورات المتعلقة بتطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في ادارة الموازنة

● تم في شهر ايار لعام 2015 ولاول مرة اصدار تعميم دولة رئيس الوزراء متضمنا اعتماد سقف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية لغايات إعداد مشاريع موازاناتها لعام 2016 بهدف تقليص الفجوة لأكبر قدر ممكن بين السقف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبين طلباتها.

● دعم وتعميق التوجه نحو الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال:

- شاركت دائرة الموازنة العامة في ورشة عمل تدريبية حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي التي عقدتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بدعم من الاتحاد الاوروبي ، بهدف تطوير الاليات المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية ضمن محور دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية لاجل ضمان ادماج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات كل من المرأة والرجل.

- عملت دائرة الموازنة العامة في عام 2015 على ترسيخ ومأسسة مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، حيث تم تضمين بلاغ الموازنة رقم (17) لسنة 2015 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2016 وضمن التوجهات التي تم الاستناد إليها عند إعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2016 على متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وتعزيز مشاركة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية بما يساعد على ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات الرجل والمرأة بعدالة وبما يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات.

- ولأجل تعزيز القدرات المؤسسية في دائرة الموازنة العامة في مجال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، فقد شارك عدد من موظفي الدائرة في الزيارة الاستطلاعية لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستفادة من التجربة المصرية في مجال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي من حيث التخطيط والاعداد للموازنة والاطلاع على كيفية إعداد النماذج وتصميمها في هذا المجال.

- قامت الدائرة بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بإعداد "دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي"، الذي يشكل نقلة نوعية في مجال إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وإجراءات إعداد الموازنة العامة.

● وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، أي الموازنة التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، قامت دائرة الموازنة العامة بمساعدة المجلس الوطني لشؤون الاسرة في عام 2015 لإعداد دراسة تحليلية حول موازنات وزارة الاشغال العامة والاسكان والمجلس الاعلى للشباب. وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، فمن المتوقع أن تعمل كل من وزارة الأشغال العامة والإسكان والمجلس الأعلى للشباب على تطبيق توصيات الدراسة الهادفة الى تمكين تطبيق منهجية الموازنة الصديقة للطفل وتضمن ذلك في موازنة وزارة الاشغال العامة والاسكان والمجلس الاعلى للشباب لعام 2017.

● وفيما يتعلق بجانب تعزيز حقوق الانسان في المملكة، فقد قامت دائرة الموازنة العامة باتخاذ الاجراءات الهادفة الى المساهمة في تعزيز حقوق الانسان في المملكة. فوفقاً لمنهج ادماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة وتحقيقاً لأهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتنفيذاً لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات أفضل للمواطنين مما يسهم بتعزيز حقوق

الانسان في مختلف المجالات وابرزها المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه، قامت الدائرة برصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتي تعزز حقوق المواطنين في ضوء الموارد المالية المتاحة. كما قامت الدائرة برصد المخصصات المالية اللازمة لدعم المنظمات الأهلية والجمعيات والنقابات والاتحادات الرياضية وغيرها من الجهات الاخرى وذلك لتمكينها من القيام بدورها المجتمعي تجاه المواطن بشكل فعال. وحرصت الدائرة على رصد المخصصات المالية للمركز الوطني لحقوق الانسان لتمكينه من القيام بدوره على اكمل وجه مما يساهم في تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة.

- وحرصاً من دائرة الموازنة العامة على تلبية حق الانسان في المعرفة، وبهدف اتاحة المجال للمواطنين للاطلاع على عمل الموازنة، تقوم دائرة الموازنة العامة بنشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية السنوي على الموقع الالكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع عليها وابداء رأيهم حولها. كما تقدم الدائرة خدمات مباشرة للباحثين والأكاديميين في الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة لديها.

- في اطار سعي الدائرة بالعمل على إيجاد آلية حقيقية لتقييم فعالية وكفاءة عمليات الموازنة، قامت الدائرة بمتابعة العمل على تطوير نظام لمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وذلك بهدف الاستمرار بعملية تقييم إنجازات المؤسسات الحكومية المختلفة ومدى تحقيقها لأهدافها الإستراتيجية وبالتالي مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، الأمر الذي يعزز من جهود الدائرة في تعزيز شفافية الموازنة وقدرة الدائرة على توفير المعلومات التي تمكن متخذي القرار من الاستناد إلى أسس أكثر دقة وموضوعية عند اتخاذ القرارات. ولأجل تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة في مجال المتابعة والتقييم، فقد شارك عدد من موظفي الدائرة في زيارة استطلاعية الى دولة السويد للاطلاع على التجربة السويدية في هذا المجال.

- تم عقد ورش عمل بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي حول " نتائج وملاحظات مؤشرات الأداء" و" الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي ومنهجية تطبيقها في الأردن" و " دليل الموازنة العامة" اضافة الى عقد ورشة عمل تدريبية حول " مراجعة الإنفاق العام".

سابعاً: تعزيز مبدأ الشفافية في شؤون الموازنة العامة

- حصول الأردن على 55 نقطة في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015 الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة المفتوحة في واشنطن ، أي أعلى من المتوسط العالمي بمقدار 10 نقاط محتلاً بذلك المرتبة 33 عالمياً، والمرتبة الأولى عربياً وعلى نطاق دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الأمر الذي يظهر مدى الاهتمام بمبدأ الشفافية والمشاركة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.
- العمل على تعزيز شفافية البيانات عند اعداد قانون الموازنة العامة لعام 2016 من خلال اعادة تصنيف بعض بنود القانون، حيث تم فصل بند دعم الوحدات الحكومية عن بند الاعانات، كما تم نقل بعض النفقات ذات الطبيعة الجارية من بنود الإنفاق الرأسمالي وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.
- اصدار وثيقة "**دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2015**" بهدف تقوية قنوات الاتصال وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة. كما تعبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل إيرادات المملكة ونفقاتها، اضافة الى تمكين المواطن الاردني من الوصول الى اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح له التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الإقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن اليومية، وبما يفضي الى تحقق الفهم الكامل للمواطن حول مصادر الانفاق العام واوجه انفاقه.
- وحرصاً من الدائرة على التواصل مع كافة الجهات المحلية الرسمية والخاصة والجهات الدولية حول قانون الموازنة العامة، فقد تم إصدار وثيقة "**ملخص الموازنة للسنة المالية 2015**" والتي تتضمن خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2014 وفرضيات موازنة عام 2015 والتوقعات الإقتصادية الكلية لعام 2015 وأبرز ملامح الموازنة لعام 2015 وأهم المستجدات في موازنة عام 2015 وآلية إعداد الموازنة العامة، والمخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط. ويسهم اصدار هذه الوثيقة في تحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة، خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية واعداد التقارير حول إعداد الموازنة وتنفيذها.

ثامناً: إعداد التقرير السنوي

- قامت دائرة الموازنة العامة في عام 2015 بإعداد التقرير السنوي العاشر لعام 2014، حيث تضمن هذا التقرير الدور التنموي للموازنة العامة واستراتيجية دائرة الموازنة العامة والخدمات التي تقدمها الدائرة بالإضافة الى انجازات الدائرة وتطلعاتها المستقبلية.

تاسعاً: اصدار أدلة عمل دائرة الموازنة العامة

- قامت الدائرة بإصدار "دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الانفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن" وذلك بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)، حيث تم إعداد الدليل وفق المنهجية الموجهة بالنتائج (Results-Oriented Gender Responsive Budgeting) بهدف اعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي تتسم بفعالية و كفاءة الأداء وبما يحقق الاهداف الوطنية المنشودة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ليكون مرجعاً علمياً وعملياً للعاملين في هذا المجال، ولتمكين محلي الموازنات من إعداد وتنفيذ ومن ثم متابعة وتقييم فعالية و كفاءة الانفاق الحكومي الموجه للنوع الاجتماعي.

- ادراكاً من الدائرة بأهمية تحليل بنود الايرادات والنفقات العامة، فقد قامت الدائرة بإصدار "دليل النفقات و الإيرادات" الذي يتضمن المرجعية التشريعية لكل بند من بنود الايرادات والنفقات مصنفة حسب خارطة الحسابات.

عاشراً: ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية

- تم ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015 إلى اللغة الإنجليزية ونشرهما على الموقع الالكتروني للدائرة. كما تم بدء العمل على ترجمة مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2016 بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي.

حادي عشر: الرقابة المالية والإدارية

- إعداد تقارير رقابية شهرية وتقرير سنوي ورفعها لمعالي الوزير.
- رفع عدة تقارير لعطوفة المدير العام تبين الأخطاء والسلبيات ومتابعة تصويبها.
- إعداد دليل وخطة للرقابة سنوياً وأخذ موافقة معالي الوزير عليها.
- إجراء الزيارات الرقابية الفجائية لمديريات وأقسام الدائرة.

ثاني عشر: اللامركزية المالية

- تم تشكيل لجنة فنية مشتركة بين دائرة الموازنة العامة ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية ومشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية/ وزارة الداخلية للبدء بوضع المقترحات الخاصة بالمالية المحلية في حال تطبيق قانون اللامركزية واثرتطبيقه على الموازنة العامة للدولة خصوصاً في جانب النفقات العامة، وتم عقد عدة اجتماعات بين اعضاء اللجنة الفنية، حيث تم تقديم سيناريو مقترح من قبل اعضاء فريق دائرة الموازنة العامة حول انعكاس قانون اللامركزية على مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وتم تزويد إدارة مشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية / وزارة الداخلية بنسخة من هذا السيناريو ليتم اعتماده والبناء عليه لاحقاً في ايجاد آلية لتحديد سقف موازنات المحافظات وتطوير آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات بما ينسجم مع قانون اللامركزية والقوانين والتشريعات ذات العلاقة. وسيتم استكمال عمل اللجنة الفنية وخاصةً بعد صدور قانون اللامركزية لإنجاز العديد من المهام المتعلقة بآلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات والتي سيكون لها انعكاس مباشر على عمل دائرة الموازنة العامة.

ثالث عشر: المشاركة في الجهود المبذولة لغايات تنفيذ البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي 2015-

2018 حيث تم العمل على ما يلي :

- فيما يتعلق بمحور تعزيز مساهمة الانفاق الرأسمالي في النمو الاقتصادي فقد تم تشكيل فريق عمل من دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية بهدف اجراء دراسة حول مدى مساهمة الانفاق الرأسمالي في النمو الاقتصادي ومراجعة اسس تصنيفات بنود الموازنة واليات ادراج المشاريع الرأسمالية في الموازنة واليات مراقبة تنفيذ المشاريع الرأسمالية في الموازنة وقد تم اعداد ورقة حول خارطة الحسابات والية ادراج المشاريع الرأسمالية في الموازنة واليات مراقبة تنفيذ الموازنة ليتم الاستفادة منها لاحقاً في عمل وحدة ادارة الاستثمار العام المتوقع انشاؤها خلال عام 2016.
- وفيما يتعلق بمحور ترشيد وضبط الانفاق العام فقد شاركت دائرة الموازنة في فريق عمل ترشيد وضبط الانفاق العام، بهدف ايجاد الليات لتنفيذ الاجراءات الرامية الى ترشيد وضبط الانفاق العام والواردة في البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي للسنوات 2015-2018.

رابع عشر: رؤية الاردن 2025

- ساهمت دائرة الموازنة العامة في اعداد الاولويات الاستراتيجية والمبادرات والاجراءات ذات الاولوية الهادفة الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمحور المالي في رؤية الاردن 2025، وكذلك المؤشرات المستهدفة والنتائج المتوقع تحقيقها حتى عام 2025 . وتجدر الاشارة الى انه تم في عام 2015 اعتماد مخرجات البرامج التنموية للمحافظات والبرنامج التنفيذي التنموي للاعوام (2016-2018) والمنبثق عن رؤية الاردن 2025 كأساس لإعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2016 وبما يضمن تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية.

خامس عشر: الحوسبة

وفي هذا المجال تم انجاز ما يلي :

- التعاون مع مشروع الاصلاح المالي لإنشاء Data Center خاص بالدائرة.
- المتابعة والاشراف على تطبيق وصف وتصنيف الوظائف الجديد الخاص بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- العمل على تزويد المديریات والوحدات في الدائرة بأية كشوفات وجداول لها علاقة بعمل الدائرة.
- تطوير نظام الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة والعمل على استضافته في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- تطوير ومتابعة نظام جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز.
- المشاركة مع فريق العمل المشكل في دائرة الموازنة العامة والمكلف بإعداد نظام المتابعة والتقييم.
- المشاركة في اعداد الحساب الختامي للوحدات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية.
- إصدار التقارير الخاصة بمشروع قانون الموازنة العامة لغايات مناقشات مجلس النواب.
- المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات واصداره للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- الاستمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صيانة اجهزة الحاسوب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي انظمة GFMIS.

- المساهمة في دراسة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من أجهزة الحاسوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
- تطوير سياسات لكلمات المرور وتعميمها على موظفي الدائرة وعقد ورشات عمل للتوعية بمفاهيم ادارة المعرفة ونظام حفظ امن وسرية المعلومات ومتابعة تنفيذ الانشطة المدرجة في استراتيجية ادارة المعرفة.
- متابعة تجديد عقد استضافة الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة وخدمة الانترنت مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني ورخصة برنامج مضاد الفيروسات.
- البدء بإعداد وتصميم الموقع الالكتروني الجديد للدائرة.

سادس عشر: تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة

- شاركت الدائرة بنحو (18) دورة تدريبية داخلية وخارجية وورشة عمل خلال عام 2015، وذلك لتنمية مهارات موظفيها وتعزيز قدراتهم للقيام بالمهام والواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه وذلك على النحو التالي:-

أولاً: الدورات التدريبية وورش العمل الداخلية لعام 2015

الرقم	عنوان الدورة	عدد الموظفين	الجهة المنظمة	مكان انعقاد الدورة	الفترة
1	ادارة المشاريع	42	USAID	عمان	2015/2/3-2
2	ادارة المشاريع	48	USAID	البحر الميت	2015/2/28-26
3	نظام المتابعة والتقييم *	37	USAID	عمان	2015/11/26
4	تمكين المرأة	3	وزارة تطوير القطاع العام	عمان	مواعيد مختلفة
5	دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية	5	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	البحر الميت	2015/9/16-11

* تم عقد العديد من ورش العمل حول موضوع نظام المتابعة والتقييم داخل الدائرة

ثانياً : الدورات الخارجية لعام 2015

الرقم	عنوان الدورة	عدد الموظفين	الجهة المنظمة	مكان انعقاد الدورة	الفترة
1	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2015/2/19-8
2	الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي	5	هيئة الامم المتحدة للمرأة	مصر	2015/2/19-15
3	ادارة مشاريع الاستثمار الحكومية	2	صندوق النقد الدولي	الكويت	2015/3/19-15
4	المشاورات الاقليمية للبلدان الناطقة باللغة العربية من الشرق الاوسط وشمال افريقيا	1	البيت العربي ولجنة الامم المتحدة لحقوق الطفل	اسبانيا	2015/4/28-24
5	اصلاح دعم الوقود	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2015/5/6-3
6	الادارة المالية والتنمية الاقتصادية	3	المكتب الاقتصادي والتجاري للسفارة الصينية	الصين	2015/7/20-6
7	الادارة المالية والتنمية الاقتصادية	2	المكتب الاقتصادي والتجاري للسفارة الصينية	الصين	2015/9/25-5
8	متابعة وتقييم الأداء	3	المفوضية الاوروبية	السويد	2015/9/11-7
9	ادارة المالية العامة	3	برنامج التدريب الهولندي	هولندا	2015/9/18-13
10	ادارة المالية العامة	3	برنامج التدريب الهولندي	المغرب	2015/10/22-18
11	ادارة الاقتصاد الكلي	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2015/10/19-18
12	اصدار الصكوك الاسلامية	1	المؤسسة الاسلامية بالتعاون مع الوكالة اليابانية	السودان	2015/11/5-10/30
13	تقوية مؤسسات الموازنة	2	صندوق النقد الدولي	الكويت	2015/11/5-1
14	النمو الاقتصادي الشامل	1	صندوق النقد الدولي	الكويت	2015/12/10-11/29
15	شبكة مسؤولي الموازنة في منظمة التعاون الاقتصادي	1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	قطر	2015/12/15-14

آلية إعداد الموازنة العامة والجدول الزمني لمراحل الإعداد

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار مالي متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إعداد وإصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للارتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وتجدر الإشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة الذي يمكن إيجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر الحكومية، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط .	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف ايلول	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية .	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته و اجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.	مجلس الأمة

التطلعات المستقبلية

أولاً: المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال العمل على ما يلي :

- الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي .
- المساهمة في توجيه وضبط الإنفاق العام وتوجيهه وفقاً للأولويات الوطنية.

ثانياً : مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة وذلك من خلال العمل على :

- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج من خلال تطوير قانون موازنات الوحدات الحكومية السنوي من حيث الشكل والمضمون ليتوافق مع المراحل المتقدمة من تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ، وانجاز نظام المتابعة والتقييم واصدار التقارير ذات العلاقة، ومراجعة الجدول الزمني لإعداد الموازنة، ومراجعة مؤشرات قياس الأداء والاهداف الاستراتيجية في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية بالتعاون مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، وتعزيز التوجه نحو مفهوم النوع الاجتماعي والطفل في موازنات الوحدات الحكومية.
- التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية من خلال تصنيف نفقات الوحدات الحكومية وفقاً للتصنيف الوظيفي.

ثالثاً: تعزيز وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح والمشاركة في ادارة الموازنة العامة.

- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام من خلال:
- إعداد تقرير ربعي حول مراجعة الانفاق الرأسمالي في قانون الموازنة العامة.
- مراجعة وتحليل موازنات الوحدات الحكومية.

- تحسين موقع الاردن عالميا في مجال شفافية الموازنة وفقاً لمؤشر الموازنة المفتوحة للأردن واستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية.

رابعاً : تعزيز القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية في الدائرة من خلال :

- تحسين الخدمات.
- رفع كفاءة الموارد البشرية .
- تحسين بيئة العمل الداخلية.

مفاهيم مستخدمة

- الدائرة الحكومية : أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
- الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو منشأة عامة مستقلة مالياً و/أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.
- الموازنة العامة : خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
- السنة المالية : السنة التي تبدأ في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
- الإيرادات العامة : جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة.
- النفقات العامة : المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل جميع بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.
- النتائج المنتظرة : المنافع المتوقع تحقيقها من النفقات العامة.
- الإطار المالي متوسط المدى : الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرصيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
- إطار الإنفاق متوسط المدى : خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.
- تشكيلات الوظائف : الجداول التي تتضمن عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها و/أو رواتبها للدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
- خارطة الحسابات : مجموعة من القواعد المحاسبية المعنية بالتسجيل والتصنيف المتسق والمناسب لمعاملات النظام المالي الحكومي.
- الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي وموازنة الطفل : الموازنة التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الطفل والمرأة وتتضمن المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.
- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية : نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية .

الملحق الاحصائي

جدول رقم (1)
خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2015

بالآلاف دينار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
	الإيرادات		النفقات	
6,280,000	الإيرادات المحلية	6,701,533	النفقات الجارية	
4,370,000	الإيرادات الضريبية	1,805,525	الجهاز المدني	
1,910,000	الإيرادات غير الضريبية	1,987,500	الجهاز العسكري	
		2,908,508	النفقات الأخرى منها :	
1,128,000	المنح الخارجية	1,165,000	التقاعد والتعويضات	
		1,003,000	فوائد الدين العام	
		202,000	دعم المواد التموينية	
		117,960	دعم الوحدات الحكومية	
		155,000	المعالجات الطبية	
		57,000	دعم الجامعات الأردنية الحكومية	
		89,500	المعونة النقدية المتكررة	
		1,174,853	النفقات الرأسمالية	
		580,962	مشاريع مستمرة	
		529,821	مشاريع قيد التنفيذ	
		64,070	مشاريع جديدة	
7,408,000	مجموع الإيرادات العامة	7,876,386	مجموع النفقات العامة	
468,386	عجز الموازنة			
موازنة التمويل				
المبلغ	المصادر*	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
18,364	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	468,386	تسديد عجز الموازنة	468,386
394,907	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	850,054	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة	850,054
1,240,750	قروض أخرى	80,000	إطفاء سندات دين للبنك المركزي	80,000
4,294,019	القروض الداخلية	532,500	إطفاء سندات اليورو	532,500
		4,017,100	إطفاءات الدين الداخلي	4,017,100
5,948,040	المجموع	5,948,040	المجموع	5,948,040

* تتضمن اصدار صكوك تمويل اسلامية استناداً لقانون صكوك التمويل الاسلامي رقم (30) لسنة 2012

جدول رقم (2)
 خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2015

بالدينار

الرمز	القسم الوظيفي	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
701	الخدمات العمومية العامة	1,346,722,000	48,687,000	1,395,409,000
702	الدفاع	906,600,000	30,100,000	936,700,000
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	971,884,000	74,185,000	1,046,069,000
704	الشؤون الاقتصادية	137,659,000	468,901,000	606,560,000
705	حماية البيئة	1,866,000	48,798,000	50,664,000
706	الاسكان ومرافق المجتمع	23,729,000	222,462,000	246,191,000
707	الصحة	778,209,000	107,550,000	885,759,000
708	الشؤون الدينية والثقافية	112,586,000	45,475,000	158,061,000
709	التعليم	924,425,000	112,005,000	1,036,430,000
710	الحماية الاجتماعية	1,497,853,000	16,690,000	1,514,543,000
	المجموع	6,701,533,000	1,174,853,000	7,876,386,000

جدول رقم (3)
اجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2015

بالدينار

النفقات الرأسمالية	المحافظة	
412,069,000	المركز	11
81,757,400	محافظة اربد	21
47,456,000	محافظة المفرق	22
37,932,000	محافظة جرش	23
42,930,500	محافظة عجلون	24
91,980,200	محافظة العاصمة	31
60,127,500	محافظة البلقاء	32
63,898,900	محافظة الزرقاء	33
37,716,100	محافظة مادبا	34
55,236,700	محافظة الكرك	41
92,184,450	محافظة معان	42
37,727,750	محافظة الطفيلة	43
113,836,500	محافظة العقبة	44
1,174,853,000	المجموع	

جدول رقم (4)
تطور اداء الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2010-2015

مليون دينار

البيان	فعلي 2010	فعلي 2011	فعلي 2012	فعلي 2013	فعلي 2014	اعادة تقدير 2015
الايادات المحلية	4,261.1	4,198.9	4,726.9	5,119.8	6,031.1	6,095.1
المنح الخارجية	401.7	1,215.0	327.3	639.1	1,236.5	731.0
مجموع الايرادات العامة	4,662.8	5,413.9	5,054.2	5,758.9	7,267.6	6,826.1
النفقات الجارية	4,746.6	5,739.5	6,202.8	6,056.1	6,713.6	6,645.8
النفقات الرأسمالية	961.4	1,057.1	675.4	1,021.0	1,137.5	1,095.7
مجموع النفقات العامة	5,708.0	6,796.6	6,878.2	7,077.1	7,851.1	7,741.5
عجز الموازنة العامة						
بعد المنح	1,045.2-	1,382.7-	1,824.0-	1,318.2-	583.5-	915.4-
قبل المنح	1,446.9-	2,597.7-	2,151.3-	1,957.3-	1,820.0-	1,646.4-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج						
بعد المنح	5.6%-	6.8%-	8.3%-	5.5%-	2.3%-	3.4%-
قبل المنح	7.7%-	12.7%-	9.8%-	8.2%-	7.2%-	6.1%-
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	18,762.0	20,477.0	21,965.5	23,851.6	25,437.1	26,912.5
مؤشرات الملاءة المالية						
نسبة الايرادات العامة للناتج	24.9%	26.4%	23.0%	24.1%	28.6%	25.4%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	22.7%	20.5%	21.5%	21.5%	23.7%	22.6%
نسبة المنح الخارجية للناتج	2.1%	5.9%	1.5%	2.7%	4.9%	2.7%
نسبة النفقات العامة للناتج	30.4%	33.2%	31.3%	29.7%	30.9%	28.8%
نسبة النفقات الجارية للناتج	25.3%	28.0%	28.2%	25.4%	26.4%	24.7%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	5.1%	5.2%	3.1%	4.3%	4.5%	4.1%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	16.8%	15.6%	9.8%	14.4%	14.5%	14.2%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	74.7%	61.8%	68.7%	72.3%	76.8%	78.7%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	89.8%	73.2%	76.2%	84.5%	89.8%	91.7%

جدول رقم (5)
المخصصات المقدرة للإتبات موزعة حسب الفصول للسنوات 2013-2017

بالالف دينار

2017	2016	2015	2014	2013	الفصل	
					رقمه	عنوانه
7,808	7,774	7,749	6,793	6,660	0101	الديوان الملكي الهاشمي
3,861	3,843	3,834	3,835	3,611	0201	مجلس الأمة
1,324	1,307	1,251	1,133	1,030	0301	رئاسة الوزراء
471	458	432	372	326	0302	رئاسة الوزراء/لبيان التشريع والرأي
217	212	199	176	155	0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد
585	545	510	477	460	0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
283	279	259	185	178	0350	ديوان المظالم
2,012	1,976	1,919	1,831	1,827	0401	ديوان المحاسبة
623	611	587	505	460	0501	وزارة تطوير القطاع العام
1,287	1,258	1,174	1,059	991	0601	ديوان الخدمة المدنية
320	302	288	268	0	0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
483	469	456	412	344	0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني
5,207	5,068	4,918	4,519	4,157	1001	وزارة الداخلية
2,511	2,467	2,431	2,306	2,134	1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
15,451	15,042	14,518	13,531	13,099	1101	وزارة العدل
175	175	175	150	27	1201	دائرة قاضي القضاة
13,794	13,413	13,272	12,032	10,339	1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
715	696	627	551	511	1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
518,513	493,415	469,886	446,028	416,923	1501	وزارة المالية
472	465	452	449	388	1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
1,299	1,266	1,219	1,143	1,138	1503	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية
4,729	4,650	4,537	4,422	4,200	1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة
599	593	583	460	444	1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة
10,930	10,663	10,403	10,152	9,980	1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
18,208	15,766	8,808	3,536	3,240	1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
483	472	456	423	400	1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات
13,127	12,907	10,005	9,920	6,846	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
4,581	6,772	8,175	2,584	1,914	1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الإحصاءات العامة
3,325	3,309	3,115	2,973	2,652	1801	وزارة السياحة والآثار
977	960	941	876	819	1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
1,452	1,423	1,418	12,732	12,500	1901	وزارة الشؤون البلدية
2,090	2,042	1,956	989	996	2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
0	0	0	1,035	1,034	2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية
6,140	5,958	5,725	5,366	4,973	2101	وزارة الأشغال العامة والإسكان
729	717	697	618	545	2102	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة الطعائم الحكومية
10,874	10,531	10,148	9,926	8,850	2201	وزارة الزراعة
651	632	606	526	431	2301	وزارة المياه والري
1,273	1,243	1,230	1,216	954	2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
490	477	450	362	318	2401	وزارة البيئة
535,212	533,789	511,982	494,053	459,048	2501	وزارة التربية والتعليم
70,600	53,976	51,352	50,300	33,800	2601	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
387,480	375,784	357,703	333,373	257,427	2701	وزارة الصحة
67,833	67,462	66,902	65,314	63,062	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
6,495	6,431	6,368	6,305	5,103	2901	وزارة العمل
1,357	1,296	1,240	1,141	1,012	3001	وزارة الثقافة
0	0	0	317	322	3002	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر
387	376	362	327	313	3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
669	650	622	532	505	3101	وزارة النقل
199	193	186	175	161	3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
18,915	11,309	9,564	3,625	4,751	3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
1,747,214	1,681,422	1,601,686	1,521,331	1,351,355		المجموع

جدول رقم (6)

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2013 - 2017

بالآلاف دينار

2017	2016	2015	2014	2013	الفصل	
					رقمه	عنوانه
250	250	250	250	250	1501	وزارة المالية
2,800	2,800	4,385	4,000	3,318	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
931,282	928,466	909,474	883,273	841,960	2501	وزارة التربية والتعليم
243,707	237,531	226,511	212,949	162,263	2701	وزارة الصحة
33,354	33,225	32,961	32,343	31,111	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
250	250	250	250	350	2901	وزارة العمل
170	160	155	150	140	3001	وزارة الثقافة
1,211,813	1,202,682	1,173,986	1,133,215	1,039,392		المجموع

جدول رقم (7)
الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية لسنة المالية 2015

بالدينار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
1,060,397,000	إيرادات بيع السلع والخدمات	1,104,294,000	النفقات الجارية منها :
586,658,000-	الفرق بين مبيعات ومشتريات الكهرباء	389,472,000	تعويضات العاملين
69,664,000	إيرادات دخل الملكية	526,360,000	استخدام السلع والخدمات
35,955,000	إيرادات مختلفة	160,559,000	فوائد القروض الداخلية والخارجية
175,490,000	دعم حكومي	707,360,000	النفقات الرأسمالية
58,852,000	المنح الخارجية	485,674,000	تمويل داخلي *
		57,530,000	دعم حكومي
		105,304,000	قروض خارجية
		58,852,000	منح خارجية
813,700,000	مجموع الإيرادات	1,811,654,000	مجموع النفقات
997,954,000	صافي العجز قبل التمويل		
موازنة التمويل المجمعة			
المبلغ	المصادر**	المبلغ	الإستخدامات
125,735,000	مجموع الوفر قبل التمويل	1,123,689,000	مجموع العجز قبل التمويل
105,304,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	645,937,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
1,656,054,000	مسحوبات القروض الداخلية	47,977,000	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
276,912,060	استخدام احتياطات لتسديد التزامات	101,007,000	تحويل فائض الوحدات الحكومية للخرينة
		236,292,060	احتياطات لتسديد التزامات
		581,000	قروض الاسكان الممنوحة للموظفين
		8,522,000	اخرى
2,164,005,060	المجموع	2,164,005,060	المجموع

* تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية و/أو الإحتياطات و/أو القروض الداخلية
** تتضمن إصدار صكوك تمويل إسلامية إستنادا لقانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (30) لسنة 2012

جدول رقم (9)

إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوزارات والدوائر الحكومية لسنة 2015

رقمه	الفصل	العدد لسنة 2014	الاحداثات					النقل	
			جديدة	لغايبات التثبيت	* تعبا بالنقل	** نقل	شواغر	(-)	(+)
أ- حسب نظام الخدمة المدنية									
0101	الديوان الملكي الهاشمي	275	104	0	0	0	104	1	0
0201	مجلس الأمة	689	13	119	0	0	23	0	2
0301	رئاسة الوزراء	332	85	0	0	0	79	1	0
0302	رئاسة الوزراء / ديوان التشريع والرأي	81	11	0	0	0	11	0	1
0303	رئاسة الوزراء / دائرة الشراء الموحد	65	5	0	0	0	1	0	3
0304	رئاسة الوزراء / وكالة الأنباء الأردنية	324	10	0	0	0	11	1	7
0350	ديوان المطالم	68	2	1	0	0	6	0	1
0401	ديوان المحاسبة	715	51	0	0	0	50	0	1
0501	وزارة تطوير القطاع العام	119	9	0	0	0	9	0	0
0601	ديوان الخدمة المدنية	306	40	0	0	0	12	0	4
0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	131	0	7	1	1	0	1	0
0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	221	3	0	0	0	6	1	1
1001	وزارة الداخلية	1,690	28	14	0	0	35	0	0
1002	وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1,051	30	92	2	0	22	1	2
1101	وزارة العدل	4,460	127	0	0	0	130	0	14
1201	دائرة قاضي القضاة	1,101	56	25	0	0	30	0	0
1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	369	0	29	0	0	2	0	0
1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	137	6	0	0	0	4	0	0
1501	وزارة المالية	1,213	56	10	1	0	39	0	2
1502	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	145	12	0	0	0	21	0	0
1503	وزارة المالية / الممارك الأردنية	3,069	100	5	0	0	205	0	0
1504	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة	1,549	31	0	0	0	25	0	0
1505	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	102	9	5	0	0	7	0	0
1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	1,620	20	0	0	0	55	1	0
1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	802	24	11	85	0	11	3	7
1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين / دائرة مراقبة الشركات	193	5	7	0	0	6	0	2
1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / المجلس القومي للتخطيط	232	0	3	1	0	0	0	0
1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / دائرة الإحصاءات العامة	714	13	41	0	0	9	1	0
1801	وزارة السياحة والآثار	362	16	1	1	0	10	0	0
1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	1,044	19	33	0	0	56	0	0
1901	وزارة الشؤون البلدية	727	92	143	2	0	23	0	1
2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	425	8	20	1	0	34	5	0
2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	700	0	0	0	0	194	88	0
2101	وزارة الأشغال العامة والإسكان	6,905	75	0	0	0	208	4	10
2102	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية	105	3	0	0	0	2	0	1
2201	وزارة الزراعة	7,403	15	668	0	0	37	11	2
2301	وزارة المياه والري	170	8	0	5	0	2	3	2
2302	وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن	1,649	79	13	3	3	39	3	1
2401	وزارة البيئة	204	12	21	1	0	1	0	2
2501	وزارة التربية والتعليم	109,271	2400	0	4	0	3860	19	33
2601	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	361	0	0	0	0	23	4	2
2701	وزارة الصحة	33,851	1507	0	22	0	817	11	4
2801	وزارة التنمية الاجتماعية	2,924	108	42	3	0	69	7	0
2901	وزارة العمل	631	14	86	7	0	20	0	0
3001	وزارة الثقافة	333	66	7	1	0	6	0	5
3002	رئاسة الوزراء / دائرة المطبوعات والنشر	109	0	0	0	0	6	89	0
3003	وزارة الثقافة / دائرة المكتبة الوطنية	107	3	4	0	0	7	0	1
3101	وزارة النقل	117	16	1	1	0	0	1	2
3103	وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية	244	7	0	1	0	10	0	0
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1,573	0	16	0	0	95	4	0
المجموع		190,988	5,298	1,423	142	253	6,432	531	531
ب- حسب الأنظمة الخاصة									
0101	الديوان الملكي الهاشمي	20	6	0	0	0	6	0	0
1101	وزارة العدل	1,035	0	0	0	0	0	0	0
1201	دائرة قاضي القضاة	217	17	0	0	0	0	0	0
1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	323	0	0	0	0	0	0	0
المجموع		1,595	23	0	0	0	6	0	0
الإجمالي		192,778	5,321	1,423	142	253	6,438	531	531

* المتقولين من الوحدات الحكومية إلى الوزارات والدوائر الحكومية.

** المتقولين من الوزارات والدوائر الحكومية إلى الوحدات الحكومية.

جدول رقم (10)
إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوحدات الحكومية لسنة 2015

العدد لسنة 2015	النقل		الغاء		الاحداثيات			العدد لسنة 2014	الفصل	الرقم
	(+)	(-)	شواغر	** نقل	تعباً * بالنقل	لغايات التثبيت	جديدة			
أ- حسب نظام الخدمة المدنية										
6266	0	1	104	10	6	11	100	6264	سلطة المياه	8102
732	0	0	20	1	0	1	10	742	مؤسسة سكة حديد العقبة	8104
495	0	0	3	1	0	0	3	496	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	8105
1464	0	1	52	9	0	0	18	1508	المؤسسة الإستهلاكية المدنية	8109
1548	0	1	130	8	0	22	34	1631	مؤسسة التدريب المهني	8110
8487	1	0	369	1	3	0	361	8492	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	8111
197	0	0	0	0	1	51	0	145	الخط الحديدي الحجازي الأردني	8114
65	0	0	0	0	0	0	2	63	صندوق توفير البريد	8115
40	0	0	0	0	0	2	0	38	مجمع اللغة العربية الأردني	8116
78	0	0	14	0	0	0	16	76	معهد الإدارة العامة	8117
385	1	0	9	3	7	0	12	377	صندوق المعونة الوطنية	8120
0	0	80	17	1	0	0	0	98	مؤسسة تشجيع الإستثمار	8121
139	0	0	0	0	0	8	13	118	صندوق التنمية والتشغيل	8122
503	0	0	13	1	0	4	49	464	مؤسسة المواصفات والمقاييس	8124
201	0	0	2	0	1	2	0	200	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	8126
1641	0	0	74	0	5	104	12	1594	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	8127
188	2	0	5	0	10	39	0	142	المؤسسة التعاونية الأردنية	8128
721	2	1	5	0	0	86	16	623	سلطة إقليم البترا التنموي السياحي	8129
152	0	0	7	0	1	0	3	155	هيئة تنظيم النقل البري	8131
0	0	82	0	0	0	0	0	82	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	8132
228	0	0	2	1	3	2	41	185	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	8133
1839	3	0	49	2	7	322	0	1558	المجلس الأعلى للشباب	8134
70	0	0	0	0	0	0	2	68	الهيئة البحرية الأردنية	8136
41	0	0	1	0	0	0	3	39	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية	8138
0	0	37	9	0	0	0	0	46	هيئة الإعلام المرئي والمسموع	8139
84	0	0	0	1	0	5	3	77	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	8140
727	3	0	20	1	12	4	25	704	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	8141
0	0	0	14	74	0	0	0	88	هيئة التأمين	8142
165	0	0	15	0	0	0	9	171	هيئة الأوراق المالية	8143
2217	0	5	25	1	0	144	25	2079	سلطة منقطة العقبة الاقتصادية الخاصة	8144
84	0	21	0	0	0	0	0	105	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	8146
0	0	195	18	1	0	0	0	214	هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي	8148
161	0	0	14	0	7	0	12	156	هيئة مكافحة الفساد	8150
447	1	0	45	0	0	0	26	465	هيئة تنظيم الطيران المدني	8151
18	0	0	0	0	2	0	0	16	المجلس الصحي العالي	8152
169	0	0	0	0	0	0	5	164	دائرة الإفناء العام	8153
83	0	0	2	0	0	0	3	82	مركز إيداع الأوراق المالية	8158
1292	0	0	1378	0	1	0	39	2630	شركة تطوير العقبة ***	8160
74	0	1	2	1	1	0	2	75	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	8163
0	0	58	9	3	0	0	0	70	هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة	8164
58	0	0	17	0	0	0	11	64	متحف الأردن	8165
30	0	0	0	0	0	2	6	22	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	8168
719	0	0	1029	0	0	0	101	1647	مستشفى الأمير حمزة	8170
59	0	0	34	0	1	1	15	76	المحكمة الدستورية	8173
44	0	0	10	0	2	1	10	41	صندوق دعم البحث العلمي	8174
149	0	1	5	22	2	3	3	169	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين	8175
25	0	0	0	0	0	0	0	25	صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	8177
63	0	0	3	0	0	0	10	56	المجلس الطبي الأردني	8178
228	157	0	0	0	1	14	56	0	هيئة الإستثمار	8179
400	277	0	0	0	93	0	30	0	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	8180
125	37	0	0	0	87	1	0	0	هيئة الاعلام	8181
32901	484	484	3525	142	253	829	1086	34400	المجموع	
ب- حسب الأنظمة الخاصة										
12	0	0	0	0	0	0	0	12	المحكمة الدستورية	8173
101	0	0	1	0	0	0	22	80	الهيئة المستقلة للانتخاب	8176
113	0	0	1	0	0	0	22	92	المجموع	
33014	484	484	3526	142	253	829	1108	34492	الإجمالي	

* المنقولين من الوزارات والدوائر الحكومية الى الوحدات الحكومية.
** المنقولين من الوحدات الحكومية الى الوزارات والدوائر الحكومية.
*** تمثل موظفي مؤسسة المواثيق.